

## وثيقة المبادئ العامة

### الحراك من أجل الوطن والعدالة والديمقراطية "وعد" فلسطين

يواجه شعبنا الفلسطيني خطر تصفية حقوقنا الوطنية بفعل سياسة ومخططات حكومة الاحتلال الاستيطاني العنصري الإحلالي العنصرية، وانحياز الإدارات الأمريكية المتعاقبة لها، ويأتي ذلك في ظل تعمق الشقاق في النظام السياسي الفلسطيني نتيجة للإمعان في تغليب النزعة الفئوية على مقتضيات توخي الصالح العام في التعامل مع قضايا مجتمعنا ومصالحنا كمواطنين، وغياب أي مراجعة جادة تعيد الثقة للمواطنين في إمكانية الخروج من دائرة الضعف والإحباط وصون مصيرنا الوطني، وكذلك الارتهاق لملاحقة سراب التوافق التام على رؤية سياسية جامعة دون إيلاء أي اهتمام يذكر باحتياجات المواطنين والمتطلبات الأخرى لتوفير مقومات النجاح لمسار البناء المدني الديمقراطي للمجتمع، من جهة، ومحاولة القفز عن السعي لتوفير متطلبات التوصل إلى التوافق السياسي المنشود، بسبب الفشل المتكرر في تحقيقه، لصالح التركيز بشكل حصري على متطلبات البناء الديمقراطي الهادف لتمكين المواطنين من العيش بكرامة وصون حقنا جميعاً في المواطنة في كنف مؤسسات فاعلة وقادرة على توفير الخدمات اللازمة لتعزيز قدرتنا كشعب على البقاء المقاوم، من جهة أخرى. من هنا فإننا، في الحراك من أجل الوطن والعدالة والديمقراطية "وعد"، نرى أهمية تلازم مساري التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، وذلك لأن تعطيل عملية البناء الديمقراطي بمكوناته من حقوق مدنية وثقافية واجتماعية واقتصادية يُضعف المشاركة الشعبية في مهام التحرر الوطني بجوانبها المختلفة. فال مواطنون الأحرار، عندما يتحملون مسؤوليتهم كأصحاب الولاية في السعي الوطني، هم فقط القادرون على صون وإنجاز الحقوق الوطنية، والتي تتمثل في حق شعبنا في الحرية وتقرير المصير والحق في العودة وفقاً للقرار الدولي 194. إن تجسيد مقومات الحرية والمواطنة، بأبعادها المختلفة، يستدعي التوافق ليس فقط بشأن جوهر مشروع الخلاص الوطني، وإنما أيضاً بشأن كيفية إدارة تعددية الرؤى والاجتهادات المتصلة به بنجاح وفعالية. انطلاقاً من ذلك، فإننا نسعى إلى الإسهام في بلورة رؤية وطنية للكامل الفلسطيني، من خلال النظر إلى التعامل مع هدفي التحرر الوطني والبناء المدني الديمقراطي كمشروع متكامل على درب الانتصار في معركة الحرية وتقرير المصير.

#### الهوية الوطنية الجامعة:

شهد حالنا الفلسطيني خلال العقود الأخيرة حالة تفكك وتراجع سياسي واجتماعي وقيمي، أدت إلى اتساع الفجوة بين مكونات الشعب الفلسطيني، وبين الأطراف المتحكمة بالقرار السياسي والمجتمعي. فعلى مر العقود الثلاثة الماضية تعرض المجتمع الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لتفكك بنيته وتبديد موارده بفعل استنزاف الفساد والمحسوبية وهدر المال والموارد العامة، ذلك قاد، بالتزامن مع سياسات الاحتلال الاستيطاني، إلى انتشار الفقر لدى نسبة عالية من المواطنين وانشغالهم بهمومهم المعيشية، وتراجعت قيم التضامن والتكافل، وتآكل منظومة العدالة، وانتشار مظاهر القبلية والنزعة المحلية، وهيمنة الروح الفردية وتغول الخطاب الشعبوي. مما ساهم في إجماع الأغلبية الساحقة من الناس عن المشاركة السياسية، وسادت حالة من الاغتراب وعدم الاكتراث بالشأن العام، وصعود المظاهر الاستهلاكية الاستعراضية لدى شرائح من المواطنين، وتعمقت سياسة التهميش لنسبة كبيرة من النساء والشباب الفلسطيني. هذا بالإضافة إلى التراجع الواسع في اهتمام مؤسسات ودوائر منظمة التحرير الفلسطينية عن القيام بمسؤولياتها تجاه مصالح واحتياجات شعبنا في الشتات، خاصة في تجمعات اللاجئين الأساسية في سوريا ولبنان. إن إعادة بناء العقد الاجتماعي على أساس صون كرامتنا كمواطنين، واستعادة دور المؤسسات والكيانية الجامعة في إطار برنامج العودة وتقرير المصير بمشاركة جميع تجمعات الشعب الفلسطيني، تشكل أساس بلورة هويتنا الجامعة والتمثيل الموحد.

• **لماذا حراك "وعد":** في إطار مواجهة المخاطر المشار إليها أعلاه، وأمام الحالة الكارثية التي أصابت مسيرة التحرر الوطني وتدهور حقوق المواطنين المدنية والاقتصادية والاجتماعية، فإننا كمجموعة من المواطنين الفلسطينيين، متنوعي الاهتمامات والمواقع الاجتماعية والثقافية والمهنية، متعاطشين للعيش بحرية وكرامة وعدالة اجتماعية، قررنا أخذ زمام المبادرة الجماعية؛ يُحفزنا هاجس الربط المتوازن بين البعد الاجتماعي وأسس المواطنة وإعلاء شأن العدالة، والعمل بكل ما من شأنه أن يُمكن شعبنا الفلسطيني ككل من المشاركة والانخراط الواسع في معركة انتزاع حقه في العيش بكرامة وتقرير مصيره الوطني، وبناء وطن حر لشعب من الأحرار، دون الانشغال بخلافات مبكرة حول شكل تقرير المصير في هذه المرحلة ليبقى التناقض الرئيسي دوماً مع الاحتلال، والأولوية العليا لتلبية احتياجات تعزيز صمود المواطنين وصون كرامتهم وحقوقهم.

• **التعريف:** الحراك من أجل الوطن والعدالة والديمقراطية "وعد"، يناضل من خلال مجموعات عمل تنبني قضايا وطنية واجتماعية ضاغطة على حياة المواطنين ومعيشتهم ومصيرهم الوطني. ويسعى لتوسيع انتشاره في مختلف القطاعات الاجتماعية سيما الفئات التي تعاني من التهميش في المخيمات، وفي أوساط الشباب والنساء والفئات الشعبية الأخرى في كافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، ويعمل بصورة حثيثة لاستكمال بناء التنظيمية والجماعية والبرامجية، ذلك في سياق

التحول إلى حركة سياسية اجتماعية تناضل لترسيخ وتعزيز مبادئ المواطنة المتجسدة في قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وأسس الديمقراطية والتعددية، وحشد طاقات شعبنا الفلسطيني من أجل المساهمة في إنجاز حقوقنا الوطنية، سيما حقنا في تقرير المصير والانعقاد من الاحتلال الاستيطاني العنصري الإحلالي، وحقنا في العودة إلى أرض وطننا، والعيش بكرامة والتمتع بالحرية في ظل دولة مدنية ديمقراطية تلتزم بالتعددية والمساواة الكاملة لجميع المواطنين والمواطنين وحكم المؤسسات، دون أي تمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو الدين أو الفكر والمعتقد في إطار مجتمع مدني تُصان فيه جميع الحقوق المدنية والوطنية في إطار سيادة القانون الذي يضمن للجميع الأمن والأمان والعدالة والحرية ومحاسبة الفاسدين وتحقيق الأمن الاجتماعي والمعيشي وحرية التعبير ومستقبل الأجيال القادمة.

يعتبر "وعد" مكوناً أصيلاً من مكونات التيار الديمقراطي التقدمي الواسع في فلسطين، ويفتح أبواب التعاون والشراكة مع كافة الاتجاهات الديمقراطية التقدمية، بهدف توحيد هذا التيار في إطار تعددي لإنجاز الأهداف الوطنية والديمقراطية المشتركة بينها. كما ويعتبر "وعد" أن القضية الفلسطينية، بكل أبعادها، وفي ظل الاصطفافات العالمية، تشكل مكوناً من قضايا المعسكر التقدمي الذي يتبلور تدريجياً في مناهضة العنصرية، ومواجهة تحديات الأوبئة وتغيرات المناخ والبيئة واللاجئين التي تهدد البشرية، ويوفر فرصة لنا من أجل دمج حقوق شعبنا في الحرية وإنهاء الاحتلال وتقرير المصير وعودة اللاجئين وعدالة قضيتنا في صلب أولويات هذا المعسكر على الصعيد الدولي، وكذلك على الصعيد العربي لمواجهة مخاطر التطبيع، واستعادة الحاضنة الشعبية العربية لقضيتنا، سيما في الأوساط التقدمية والديمقراطية التي تناضل من أجل التغيير السلمي الديمقراطي في بلدانها.

إن إنجاز هذه المهام والأهداف، وفي ظل انسداد أفق الحل العادل والشامل للصراع مع الاحتلال في المدى المنظور، وفي إطار الترابط الدقيق والملمس بين مهام التحرر الوطني والبناء المدني الديمقراطي على الأصعدة المختلفة، تجعل من معركة الصمود والتمسك بحقوق شعبنا وروايتنا التاريخية وإعادة بناء هويتنا الوطنية الجامعة، أولوية نضالية في توحيد جهود كل الفلسطينيين أينما تواجدوا على أرض فلسطين وفي بلدان اللجوء والشتات.

ولأن "وعد" يسعى إلى تحقيق رؤية شاملة لكل الفلسطيني، ضمن إطار سياسي وطني اجتماعي من شأنه النهوض بكافة قطاعات المجتمع الفلسطيني وتجمعات اللاجئين في الشتات، ويعمل على استثمار الموارد والطاقات البشرية والموارد المتاحة في سبيل بناء المجتمع المدني الديمقراطي، وتجسيد الكيانية الوطنية الجامعة، يقدم "وعد" مجموعة من التوجهات السياسية وفقاً للآتي:

#### أولاً: على الصعيد الوطني والسياسي:

أن الأوان للإفلاخ عن وهم الانخراط في أي عملية سياسية دون العمل الجاد لإنهاء حالة تشرد الحركة السياسية الفلسطينية واستعادة مكانة ودور وطبيعة الائتلاف الوطني الجبهوي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، لتعديل ميزان القوى بتوحيد واستنهاض الطاقات الشعبية كافة، ودون إقرار "إسرائيل" المسبق بحقوقنا الوطنية المشروعة المتمثلة في حق العودة وفي تقرير المصير بما يشمل كل مكونات شعبنا الفلسطيني. وعليه، فإننا نؤكد على ونعمل من أجل:

1. الإقرار بتعدد الرؤى والبرامج العامة في إطار (م.ت.ف). وهو ما يتطلب تعزيز مشاركة القوى والحركات الاجتماعية الفاعلة، بما فيها الشباب والمرأة، والفئات الشعبية والاجتماعية الأخرى، في صنع القرار لمواجهة التحديات القائمة، وضمان حماية حقوق شعبنا ومكتسباته وروايته التاريخية وإحياء تمثيله السياسي الموحد. ويستدعي ذلك مشاركة جميع القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في مؤسسات منظمة التحرير، لتصبح جبهة وطنية موحدة مستندة لمبدأ الشراكة الحقيقية بعيداً عن المحاصصة والإقصاء والتفرد، وبما لا يتعارض، بل ويحمي، التعددية في الرؤى والبرامج العامة، في إطار التوافق على استراتيجية عمل موحدة، والحرص الدائم على مبدأ الإجماع الوطني في اتخاذ القرارات المصيرية.

2. النضال من أجل تحقيق حقوق شعبنا الفلسطيني في الحرية والعودة وتقرير المصير والانعقاد من الاستعمار الاستيطاني العنصري، والعيش بسلام وكرامة والتمتع بالمواطنة الكاملة. وفي هذا السياق يؤكد "وعد" على القضايا التالية:

- حق شعبنا في مقاومة الاحتلال ومخططات الضم والتوسع الاستيطاني، ويرى أن أنجع أشكال المقاومة هي تلك التي تحظى بالإجماع الوطني والشعبي، وما يستدعيه ذلك من من قيام المؤسسات الرسمية والأهلية ومؤسسات القطاع الخاص بتحمل مسؤولياتها لدعم صمود شعبنا ومقاومته. بما في ذلك استخدام أدوات التنمية التحررية، سيما في المناطق المهتدة بالضم والاستيطان والجدار والتي تساهم أيضاً في تخفيف حدة البطالة خاصة للخريجين.

- التصدي الموحد لكل مخططات تهويد وضم القدس ومحاولات نزعها عن محيطها الفلسطيني، وما يتطلبه ذلك من توحيد كافة الجهود في إطار مرجعية واحدة وتوفير الدعم الكافي لها وللمؤسسات الفلسطينية والحركات والمبادرات والأطر الاجتماعية العاملة في المدينة، بما يُمكنها من مواجهة هذه المخططات، والنهوض بالتعليم الوطني والمؤسسات الصحية والاقتصادية، خاصة السياحية، والاجتماعية والثقافية العاملة في القدس التي تشكل قلب فلسطين ودرّة تاجها وعاصمتها الأبدية.

- التصدي الفعال لكل أشكال الضغط والابتزاز فيما يتعلق بحقوق أسر الشهداء والشهيدات وحقوق الأسرى والأسيرات، ورفض المساومة على هذه الحقوق تحت أي ظرف كان. والقيام بحملات دولية لضمان مكانتهم كأسرى حرب تنطبق عليهم

المعاهدات الدولية بهذا الشأن، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية والجاليات الفلسطينية في المهجر ومؤسسات وقوى التضامن الدولي مع شعبنا وقضيته العادلة.

- الاهتمام بقضايا شعبنا في الشتات، والتنسيق مع هيئات ولجان التجمع الفلسطيني في سوريا ولبنان، وبما يساهم في إعادة أولويات دوائر المنظمة لرعاية مصالحهم وتلبية احتياجاتهم، بالإضافة إلى تصويب العلاقة والتواصل والاهتمام بتجمعات الجاليات، وتوحيد جهودها، والعمل على تعميق الروابط بينها وبين نسيج ومؤسسات وقطاعات مجتمعنا الفلسطيني في الوطن، هذا بالإضافة إلى بلورة الصيغ الأنسب التي تعزز من مكانة شعبنا في الداخل باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الهوية الوطنية الجامعة.
- 3. يرى "وعد" أن منظمة التحرير الفلسطينية إذ تشكل البيت الجامع لكل الفلسطيني وتعمل كجبهة تحرر وطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وبجميع أطرافه ومكوناته. الأمر الذي يتطلب معالجة الأزمة البنوية والتمثيلية العميقة التي تعاني منها، وإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية تمثيلية شاملة، وبما يعيد الاعتبار لطابعها الانتلافي الجبهوي والديمقراطي، كمرجعية عليا لشعبنا ومؤسساته بما في ذلك مؤسسات السلطة الوطنية، وضرورة الفصل بين مهامهما.
- 4. إن المهمة المركزية لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية تتلخص في تقديم الخدمات التي تحسن من مستوى حياة المواطن الفلسطيني وتستجيب لاحتياجاته، كون ذلك يشكل الرافعة الأهم لتعزيز صمود شعبنا الفلسطيني في وطنه، وبما يكفل اجتناب الفساد والمحسوبية والالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص، وتبني أنظمة وسياسات تخدم أولويات وهموم المواطن لضمان الشفافية والمحاسبة، وبحيث يصبح مجتمعنا جاذباً للكفاءات وليس دافعاً للهجرة؛ الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في دور السلطة وبنية مؤسساتها، وإعادة هيكلتها وهيكلتها موازاتها لخدمة هذا الهدف، وضمن ذلك مراجعة هياكل الرواتب والحقوق التقاعدية وأوجه الصرف المختلفة لصالح المشاريع التطويرية التي تستهدف تعزيز صمود المواطنين في مواجهة الضم والاستيطان.
- 5. يؤمن "وعد" بضرورة إرساء قواعد الحكم الديمقراطي المدني. فالديمقراطية منظومة مجتمعية متكاملة لا يمكن اختزالها بالعملية الانتخابية. كما يسعى لترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة في وضع وتنفيذ موازنات المؤسسات العامة وخططها والمشاريع التطويرية في خدمة الاستخدام الأمثل للموارد العامة، والعدالة في توزيع أعباء مواجهة سياسات الاحتلال.
- 6. ضمان الالتزام بنزاهة ودورية الانتخابات العامة والبلدية والنقابية والمؤسسات الأهلية، ومنع الترشح لمراسمتها لأكثر من دورتين انتخابيتين، وبما لا يزيد عن ثماني سنوات كحد أقصى، وضمان التداول السلمي للسلطة في جميع هذه المؤسسات الرسمية والشعبية والأهلية.
- 7. صياغة عقد اجتماعي جديد يركز على مبادئ دستورية تعزز الديمقراطية، وتجسد الفصل التام بين السلطات الثلاث في إطار الفصل التام بينها، والالتزام الكامل باستقلالية القضاء وتحريره من هيمنة السلطة التنفيذية، وإحياء مؤسسات السلطة التشريعية واحترام حرية التعبير والتنظيم والتظاهر، بما يشمل حرية الصحافة ووسائل الإعلام المستقلة، وبحيث تكون كرامة المواطن ركيزة هذا العقد الجديد.

## ثانياً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- **على الصعيد الاقتصادي:** أدت سيطرة الاقتصاد الإسرائيلي على مختلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، وبنيته على أساس السوق الحر دون ضوابط فعالة أو شبكات أمان اجتماعية كافية، إلى حدوث تشوهات في بنية واستقلالية الاقتصاد الوطني وتعول رأس المال، وتشريع الأبواب أمام الاغتناء السريع على حساب المزيد من إفقار المواطنين، لذا فإن "وعد" يعمل من أجل تغيير بنية الاقتصاد الفلسطيني من خلال اعتماد نهج الاقتصاد التحرري والاستقلال المتدرج عن الاقتصاد الإسرائيلي، وإقرار سياسات تضمن الالتزام بالعدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة، ومحاربة الفقر والبطالة.
- **الحماية الاجتماعية:** يرى "وعد" ضرورة تحويل الاحتياجات المجتمعية في الخدمات العامة (التعليم، الصحة، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية) إلى حقوق منصوص عليها في القانون وبما يحارب المحسوبية والوساطة، والعمل على تطوير التشريعات والسياسات بما يشمل قانون الضمان الاجتماعي لضمان كفاية تغطيته لسائر مكونات منظومة الحماية والتنمية الاجتماعية بما فيها الشيوخ، وذوي الإعاقة والفئات المهمشة ويؤمن احتياجات الأمومة والطفولة وكذلك احتياجات الشباب والمرأة، وبما يوفر الحماية والعدالة الاجتماعية للإنسان الفلسطيني.
- والعمل أيضاً على تحديث التشريعات والقوانين المتصلة بالتعليم والصحة والخدمات وإصلاح قانون العمل والحد الأدنى للأجور والتنظيم النقابي والصحة المهنية وتحويلها إلى قوانين نافذة وملزمة لسلطة خاضعة للمساءلة والرقابة في ظل قضاء نزيه ومستقل يقوم على العلنية والشفافية.
- **الخدمة المجتمعية:** يؤمن حراك "وعد" بأهمية وضرورة إقرار قانون للخدمة المجتمعية "المدنية" الإلزامية، يقوم الشباب من خلاله بالعمل لخدمة المجتمع لمدة عام كامل عند الانتهاء من المرحلة الدراسية الثانوية أو خلال سنوات الدراسة الجامعية، وتكون هذه الخدمة إلزامية ومتطلباً رئيسياً للعمل في المؤسسات العامة والمجتمعية وتلقي الضمانات الاجتماعية المختلفة. هذا بالإضافة إلى ضرورة تسخير طاقات قوى الأمن في خدمة المجتمع، من خلال المساهمة في تنفيذ أنواع

مختلفة من المشاريع الخدماتية والتطويرية والإنشائية. بالإضافة لأهمية تشجيع برامج ومبادرات مجتمعية لجميع أشكال العمل التطوعي للشباب ودمج المتقاعدين في مثل هذه الأنشطة المختلفة.

• **الحقوق الصحية:** يعمل "وعد" من أجل إقرار قانون التأمين الصحي الإلزامي لكافة فئات الشعب، وإقرار خطة للنهوض بالنظام الصحي ورفع جودة الخدمات المقدمة، والاستفادة من مخزون القدرات الهائل لدى المغتربين الفلسطينيين في مختلف أنحاء العالم. والنهوض بحوكمة وتوطين نظام الخدمات الطبية في القطاع العام والخاص والأهلي.

• **النهوض بالمنظومة التربوية ونظام التعليم:** إعادة تشكيل المنظومة التربوية والتعليمية الرسمية وغير الرسمية بحيث تساهم في التحرر من القوالب الاجتماعية والتربوية والتعليمية السلبية بما ينسجم مع خلق أجيال قادرة على التفكير الحر، والإبداع، والمواطنة المسؤولة، والاستقلالية، وأساليب تتسجم مع التطور في الأبحاث والتجارب والنماذج التربوية والتعليمية والتكنولوجية المناسبة لتحديث هذه المنظومة. باعتبار ذلك يشكل ركيزة أساسية للتنمية وتعزيز قدرة الإنسان الفلسطيني على الصمود، الأمر الذي يفرض أهمية استثنائية لإعادة النظر في المناهج بما يلغي وسائل التلقين ويطور القدرات التحليلية ويخدم بناء مجتمع واقتصاد المعرفة والمساواة في النوع الاجتماعي، والانتماء الوطني على مختلف المستويات وفي كافة المراحل التعليمية.

• **قضايا المرأة والشباب:**

1. **المرأة:** يناضل الحراك من أجل تحقيق المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات أمام القانون وفي المجتمع، وتغيير وتحديث منظومة القوانين والسياسات بقوانين عصرية في إطار الدولة المدنية الحديثة التي نتطلع إليها، سيما قانون الأحوال الشخصية وقانون الأسرة وقانون العقوبات وكافة التشريعات التي تنظم حقوق المرأة، وتجسد مضمون المساواة الكاملة وبما ينسجم مع متطلبات المجتمع الحداثي الذي يضمن حماية حقوق المرأة ومكانتها الاجتماعية والاقتصادية، والتصدي لمنظومة التقاليد والممارسات التي تنتقص من حقوقها المتساوية في العمل والتعليم والملكية والأجر المتساوي للعمل المتساوي، وتكافؤ الفرص في الوظيفة العمومية وسائر الحقوق المدنية الأخرى، وضمان تطوير وتعزيز نسبة مشاركتها في مراكز صنع القرار والهيئات التشريعية والتنفيذية، من خلال رفع نسبة تمثيل المرأة وصولاً للمساواة التامة، وبما يعكس هذه الحقوق ويضمن مساواة النوع في جميع المؤسسات الرسمية والمجتمعية وفي سوق العمل.

2. **الشباب:** يناضل الحراك من أجل خلق بيئة تمكينية للشباب في المشاركة السياسية، وكافة مراكز صنع القرار داخل المؤسسات والهيئات الرسمية والمجتمعية، بما يعزز من بناء قدراتهم القيادية، ويمكنهم من الاستمرار في استكمال مسيرة التحرر والبناء الوطني، ورفد العمل الوطني في كافة مجالاته السياسية والاجتماعية بقيادات شبابية. كما يتبنى الحراك العمل على دعم وتشجيع الأفكار الابتكارية للشباب الفلسطيني.

وفي هذا الإطار يسعى الحراك إلى تخفيض سن الترشح للشباب في الانتخابات التشريعية، وضمان تمثيل واسع لهم في كافة الهيئات المنتخبة، بما فيها المجلس الوطني الفلسطيني.

• **الوظيفة العمومية:** اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص والشخص المناسب في المكان المناسب، بدلاً من أن تكون التعيينات على أساس الولاءات الشخصية والفئوية التنظيمية، وإعادة هيكلة وتوحيد المؤسسات العامة العاملة في الضفة والقطاع، وبما يُفعل من قدرتها على تقديم أفضل الخدمات، من خلال إعادة تأهيل الكادر الوظيفي، وإعادة النظر في الهيكليات لمعالجة البطالة المقنعة على أساس الكفاءة والقدرة على خدمة المواطنين، وليس المحسوبية والفئوية، وإلغاء كافة الإجراءات الإدارية والمالية المجحفة وغير القانونية التي لحقت بموظفي قطاع غزة. كما تؤكد على أهمية الاستجابة لمطالب المعلمين والعاملين في القطاع الصحي لرفع رواتبهم كي يتمكنوا من العيش بكرامة والنهوض بهذه الخدمات الحيوية التي تُعنى بصحة شعبنا ومستقبل أجياله.

• **تطوير قطاع الحكم المحلي:** يولي "وعد" أهمية قصوى لتمكين مؤسسات الحكم المحلي، وبما يوسع مشاركة المواطن في تقرير شؤون حياته اليومية، في سياق تعزيز دوره على الصعيد الوطني. ومن الضروري مراجعة القوانين الناظمة لعمل المجالس المحلية وهيئات الحكم المحلي لتحفيز وتشجيع مشاركة النساء والشباب، والالتزام بمدة رئاسة هذه الهيئات لدورتين انتخابيتين فقط، واعتماد تعيين الكفاءات المتميزة في وظائف هيئات الحكم المحلي من أجل الارتقاء بالخدمات الحيوية التي تقدمها للمواطنين. بالإضافة إلى ضرورة معالجة الترهل الإداري في بعض البلديات والمجالس القروية، وتعزيز أسس اللامركزية في بنى هيئات الحكم المحلي وفق مبدأ الحكم الرشيد، وبما يساهم في تطوير هذه المؤسسات الخدماتية الحيوية، والنهوض بنوعية الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني، وتعزيز قدرته على الصمود على هذه الأرض.

• **الثقافة والفنون:** رغم غنى الثقافة الفلسطينية، إلا أن دور السلطة ومنظمة التحرير أصبح هامشياً جداً في هذا الحقل مما يستدعي اعتماد سياسات وتوجهات تطلق العنان لحرية الإبداع في مختلف المجالات وفي كافة أماكن تواجد شعبنا. وحماية روايته التاريخية لشعبنا الفلسطيني، والتصدي للتشويه والتزييف الذي تتعرض له من قبل إسرائيل والحركة الصهيونية..

• **الأمن وسيادة القانون:** يرى "وعد" حاجة عاجلة لإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية وحصر خدماتها في حماية حقوق ومصالح دافع الضرائب الفلسطيني بشفافية وحيادية كاملة. كما يرى "وعد" بضرورة تقنين الحراسات والأليات المرافقة للمسؤولين المدنيين والأمنيين، فمن غير المقبول استمرار هذه الظاهرة وتداعياتها السلبية على المجتمع. إن إعادة الاعتبار للتوازن بين سيادة القانون والأمن العام وقطاع العدالة ممثلة باستقلالية وتعزيز القضاء، تستدعي إعادة النظر

بكافة مظاهر السلوك الأمني، على أساس حقوق المواطنة، وانطلاقاً من دور ووظيفة المؤسسة الأمنية كأداة لحماية الوطن والمواطن وخضوعها التام لسلطة القضاء باعتبارها أداة إنفاذ القانون وليس التحكم به، وما يرافق ذلك من مظاهر الدولة البوليسية، ووقف كافة أشكال الملاحقة والاعتقال على أساس الرأي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- **السلطة القضائية:** يؤكد "وعد" على أهمية استقلال وتعزيز هيبة سلطة القضاء، ووقف أي تدخل من السلطة التنفيذية والأجهزة في عمل مؤسسات القضاء، وإلغاء كافة المراسيم والقرارات التي تتناقض مع هذا المبدأ. كما يؤكد "وعد" على أولوية إعادة توحيد السلطة القضائية والقوانين السارية في إطار الجهود المبذولة لإنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسات. هذا ويرى "وعد" بوجوب صيانة العملية الدستورية للتشريع، وعليه يتوجب على المجلس التشريعي مراجعة وإقرار أو تعديل أو إلغاء كافة القرارات بقوانين الصادرة في فترة غيابه وعدم انعقاده. كما يرى "وعد" ضرورة ملئ الفراغ التشريعي للقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان والمرأة، وحق الحصول على المعلومة وغيرها من القوانين المتصلة بالمواطنة بقوانين مدنية عصرية باعتبارها أولويات عليا.

### المهام المباشرة وقصيرة المدى:

- التوعية بمبادئ الديمقراطية والتعددية والمجتمع المدني والعدالة الاجتماعية.
- نشر هذا الفكر في أوساط المجتمع الفلسطيني، مع التركيز على قطاع الشباب والأطفال.
- حشد قوى المجتمع الفلسطيني خلف هذه المبادئ والعمل على تحقيق المطالب المتعلقة بها بشكل تدريجي.
- تطوير خطة عمل انتقالية وتحديد الأولويات، واختيار مجموعة محددة من المطالب للعمل على تحقيقها في المدى المنظور، بشكل واضح وعملي، ووضع خطط تفصيلية للوصول لكل مطلب من هذه المطالب وسبل تنفيذها.
- تعزيز روح المواطنة والانتماء، وتوسيع المشاركة الشعبية في العمل التطوعي، وكل أشكال التكافل والتضامن الاجتماعي.
- النضال من أجل تطوير المقاومة الفعالة ضد الاحتلال وفي مواجهة الضم والاستيطان ومحاولات تهويد القدس، ورفع الحصار الظالم عن قطاع غزة وتعزيز الشعور الشعبي بوحدة الحال بين كل أبناء وبنات الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وتشجيع كل أشكال الترابط "الوطني والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والنقابي" بين مكوناته.
- القيام بحملات وطنية ومجتمعية لمواجهة ظواهر الاحتقان والعنف المجتمعي والعنف الأسري، سيما ما تتعرض له النساء من عنف وجرائم قتل. والتعاون لبناء ائتلافات والقيام بحملات فاعلة لتوفير السلم الأهلي وتعزيز التماسك المجتمعي.
- العمل مع المؤسسات والحركات والائتلافات المجتمعية المعنية لبلورة آليات تساعد في الرقابة الشعبية على السلطات الثلاث.
- السعي مع كافة الأطراف سيما العمال من أجل إعادة بناء النقابات العمالية، وإلزام أصحاب العمل بالحد الأدنى للأجور، وبلورة صيغة للتأمين الصحي لهؤلاء العمال وأسرهم.
- الحفاظ على البيئة ومصادر المياه واستصلاح الأراضي ومواجهة ممارسات المستوطنين وسياسات الاحتلال على هذا الصعيد، ورفع الوعي الشعبي بأهمية الحفاظ على البيئة من كل أشكال التلوث.
- العمل مع القوى الديمقراطية السياسية والمدنية في فلسطين التاريخية وفي الشتات، لصياغة مشروع وطني هوياتي جامع يستجيب لمصالح وحقوق مكونات الشعب الفلسطيني كافة. ووضع استراتيجية طويلة المدى لتحقيقه.